

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الاستقرار المالي في الجزائر بين تطبيق المعايير الدولية والتبعية النفطية
- دراسة تحليلية -

**Financial stability in Algeria between the application of international
standards and oil dependence -an analytical study**

أسماء سفاري Asma Seffari

جامعة أم البواقي

Bendaiaassia94@gmail.com

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين COFIFAS

الإيميل: asma1magister@yahoo.fr

أسيا بن داية Assia Bendaia

جامعة أم البواقي

Asma1magister@yahoo.fr

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين COFIFAS

المؤلف المرسل: أسماء سفاري

تاريخ القبول : 2019-11-05

تاريخ الاستلام : 2019-06-05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الاستقرار المالي في الجزائر والكيفية التي أرسى بها هذا الأخير في فترة يشهد فيها العالم آخر الأجل لتطبيق اتفاقية بال الثالثة والرامية لدعم وتعزيز الاستقرار المالي العالمي فضلا على تسجيل صدمة خارجية ضربت وبصفة خاصة الدول النفطية على إثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ جوان 2014.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة محورية مفادها هشاشة النظام المالي والمصرفي الجزائري وعدم توفره على دعائم استقرار قوية في ظل ارتباطه الشديد بالقطاع النفطي من جهة وتطبيقه المحدود لدعائم الصدد الواردة في اتفاقية بال الثالثة من جهة أخرى، وهو ما يوجب توفير عناية أكبر بهذا الموضوع تجنباً لوقوع الأزمات وما لها من ارتدادات على جميع أوجه الاقتصاد.

كلمات مفتاحية: استقرار. مالي؛ استقرار. مصرفي؛ بال 3؛ النفط؛ الجزائر.

Abstract :

This study aims to shed light on financial stability in Algeria and how it was established in a period in which the world is witnessing the deadline for the implementation of Bal 3 agreements, which aim to support and enhance global financial stability and the recording of an external shock which hit particularly the oil countries following by the sharp drop in oil prices since June 2014.

This study has reached a central conclusion spin around the fragility of Algerian financial and banking system and its lack of strong stability pillars with its link to the oil sector on one hand and limited application of the pillars of Bal 3 on the other hand, the thing which requires greater attention to this subject to avoid Crises and their repercussions on all aspects of the economy.

Keywords: financial stability; banking stability; Bal 3; oil; Algeria.

1. مقدمة:

على اعتبار أن القطاع المصرفي يعتبر من أكثر القطاعات اندماجا في الاقتصاد العالمي كما أنه يعتبر من أكثر المكونات تأثرا بما يحدث في باقي أجزاء الاقتصاد، وفي هذا الصدد فقد برزت اسهامات لجنة بال على الصعيد الدولي بإصدارها مجموعة من الاتفاقيات الرامية إلى ضبط وتنظيم العمل المصرفي وكان أولها سنة 1988 إلا أنها كانت بعيدة عن واقع العديد من دول العالم

إن الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية في السنوات الأخيرة أدى لوقوع العديد من الأزمات المالية وارتفاع حدتها، وقد كانت أزمات المصارف القاسم المشترك في معظم هذه الأزمات ما ضاعف من شدة أثارها ونتائجها الوخيمة على الاقتصاد العالمي

- ما هي مصادر اللااستقرار المالي في الجزائر وما هي آثار ذلك على صلابة واستقرار نظامها المصرفي؟

○ فرضيات الدراسة

للإجابة على مختلف هذه التساؤلات والتي تعكس في مجملها الجوانب المتعددة للإشكالية المطروحة أعلاه نقدم الفرضيات التالية:

- يفترق النظام المصرفي الجزائري للمعايير والأسس السليمة لتطبيق المعايير الدولية لذلك يبقى الالتزام باتفاقية بال 3 مشروعا ينتظر التجسيد.

- إن مكانة الربيع النفطي في الاقتصاد الجزائري قد حتمت تبلور نظام مالي تبني ما عزز من هشاشة البنوك وعدم استقرارها.

○ أهمية وهدف الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته ذلك أن طبيعة الاقتصاد الجزائري من جهة ونوعية نظامها المالي من جهة ثانية تدفع لتقصي وتتبع المسار المنتهج في إرساء الاستقرار المالي لهذا البلد على اعتباره من أكثر المواضيع إثارة في الآونة الأخيرة لاسيما على أعقاب الأزمات الحادة التي هزت النظام المالي العالمي مؤخرا وألحقت أضرار جسيمة به على شتى النواحي والأصعدة وذلك في ظل ما تشهده الساحة المالية والاقتصادية الدولية من تغيرات.

○ هيكل الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة وتحقيق الهدف من الدراسة فقد تم تجزئة هذا العمل إلى ثلاثة محاور أساسية سعت كل منها إلى توضيح جانب مهم من الجوانب التي اكتنفها الموضوع المعالج وهي كما يلي:

- المحور الأول: ماهية الاستقرار المالي.

- المحور الثاني: مدى استيفاء النظام المصرفي الجزائري للمعايير الدولية "بال03".

- المحور الثالث: علاقة قطاع المحروقات بالاستقرار المالي في الجزائر.

أين سيتم الاعتماد على كل من المنهج الاستنباطي والأسلوب الوصفي التحليلي لاستيفاء متطلبات هذه الدراسة.

مرورا باتفاقية ثانية أصدرت سنة 2004 تهدف لدعم هيكل النظام المالي العالمي وتطوير أداء المصارف وصولا لآخر اتفاقية سنة 2010 والتي جاءت استجابة لأزمة القرن (أزمة الرهن العقاري) للمساعدة على إرساء الاستقرار المالي كهدف أسمى.

ويعتبر القطاع المالي عامة والمصرفي خاصة الركيزة المباشرة لتحقيق فقرة نوعية في القطاع الحقيقي، إلا أن هذه العلاقة قد شوهدت في الدول النفطية أين أصبحت الإيرادات المتأتية من النفط الداعم الرئيسي لاستقرار الأنظمة المالية في هذه الدول على حساب تنافسيتها وكفاءتها مما شوه هذه الأخيرة والتي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها التقليدية، وبما أن النفط مورد ناضب فضلا على أنه من أكثر السلع تعرضا للتقلب فإن ذلك يقود إلى نتيجة مفادها أن الاستقرار المالي في هذه الدول غير قابل للاستمرار لأنه محقق بعوامل خارجة عن مكونات هذا النظام.

وتعتبر الجزائر من الاقتصاديات التي أخذ فيها النفط مكانة مرموقة ليس كعامل طاقة فحسب بل كمورد استراتيجي يعتمد عليه في شتى المجالات تقريبا وهو ما جعل من الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات عرضة للصدمات العشوائية التي تصيب أسعار النفط ما انعكس بشكل أو بآخر على استقرارها المالي لاسيما وأنها لم تفلح في تطبيقها لاتفاقيتي بال الأولى والثانية ما يجعل المأمورية صعبة في الالتزام بالاتفاقية الجديدة وأصعب في إرساء استقرار مالي ومصرفي ذو معالم وركائز داخلية بحتة.

وللتعمق أكثر في الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى استقرار النظام المالي والمصرفي الجزائري، وماهي مصادر إرساء وتعزيز هذا الاستقرار؟

ولتوضيح معالم هذه الإشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تطبيق النظام المصرفي الجزائري للمعايير الدولية وخاصة اتفاقية بال 3؟

2. ماهية الاستقرار المالي

1.2 مفهوم الاستقرار المالي وأهميته:

أ - مفهوم الاستقرار المالي

للاستقرار المالي جملة من التعاريف المقدمة وذلك بسبب الاختلاف في تحديد مفهوم واضح ودقيق لذلك سيتم تقديم مجموعة من التعريفات على سبيل الاختصار لا الحصر وهي كما يلي:

■ إن الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات فالنظام المالي يكون مستقرا إذا ما اتسم بإمكانيات معينة كالكفاءة في تسيير الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق مع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى كالادخار والاستثمار والاقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها مع تحديد أسعار الأصول وتراكم الثروة، نمو الناتج بالإضافة إلى تسيير المخاطر المالية وتسعيها وتحديثها وإدارتها واستمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات أو في حال تراكم الاختلالات¹.

■ الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرا على جمع الموارد المالية وتوزيعها بطريقة فعالة كما يكون هذا النظام قادرا على مقاومة الصدمات دون أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الحقيقي².

■ يدل الاستقرار المالي على العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز مما ينعكس سلبا على الاقتصاد³.

■ كما يمكن القول بأن الاستقرار المالي يدل على العمل على استقرار جميع مكونات النظام المالي بما فيها أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها مع تخصيص رعاية خاصة للبنوك التجارية وذلك بالنظر لأهميتها وتاريخها المرتبط بالأزمات، ذلك أن النظام المالي يتفاعل مع البيئة الاقتصادية التي يشكل تقلبها خطرا على استقرار هذا النظام والذي ينعكس بدوره سلبا على استقرار القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد⁴.

ب- أهمية إرساء الاستقرار المالي

لقد أصبح تحقيق الاستقرار المالي أهمية كبرى خاصة في رحاب التطور الكبير الذي شهده النظام المالي في ظل العولمة المالية، إذ أصبح هناك ترابط كبير بين الأنظمة المالية الدولية حيث أن حدوث أي خلل في أحدها من شأنه التأثير على بقية الأنظمة المالية، ويمكن تبيان أهمية تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه من خلال ما يلي:⁵

■ يعتبر الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لأي عملية نمو اقتصادي حيث يعتبر القطاع المالي والمصرفي قلب الحياة الاقتصادية العامل على تغذيتها بالأموال التي تشكل القوة الدافعة والمحركة لجميع الأنشطة الاقتصادية وانطلاقا من ذلك فإن أي هزة في وحدات القطاع المالي والمصرفي قد تنجم عنها هزات ارتدادية قد تقود إلى أزمات مالية أو اقتصادية وخيمة.

■ أن استقرار النظام المصرفي كأهم مكون للنظام المالي يعد عاملا محوريا في تحقيق الدور الريادي لهذا القطاع سواء من ناحية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة أو من ناحية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مع الحفاظ على رأس المال الأجنبي.

■ إن انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع سواء على المستوى المحلي أو العالمي تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية خاصة في الدول المتقدمة.

■ نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والتي قد تمتد لعدد السنوات.

لذلك يعد دعم سبل تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه غاية في الأهمية فوجود قطاع مالي فعال وكفؤ يعمل على توفير الموارد المالية وتجميع المدخرات لتمويل شتى القطاعات بما يكفل دعم النمو الاقتصادي من جهة وتحسين النواحي الاجتماعية وزيادة ثروة المجتمع وتحقيق نمو اقتصادي مستدام من جهة ثانية.

2.2 مظاهر عدم الاستقرار المالي

تتجلى بوادر عدم الاستقرار والاختلال في النظام المالي من خلال بروز أحد الظواهر التالية:⁶

لتعم في وقت وجيز بقية دول العالم وتغرقه في دوامة من الاضطرابات والانهيارات المتعاقبة التي امتدت آثارها لوقت طويل واستغرقت جهودا عظيمة للتعافي، وبالنظر لحدة هذه الأزمة فقد بعث ذلك على ضرورة إعادة النظر في المعايير والتدابير الاحترازية الدولية المنظمة للعمل المصرفي الواردة في بال 1 وحتى التعديلات التي أدخلت عليها في إطار بال 2 بغية منع حدوث أزمات مماثلة مع تقليل المخاطر إلى مستويات دنيا، واستجابة لذلك فقد أطلقت لجنة بال للرقابة المصرفية في (12-09-2010) اتفاقية جديدة أخذت اسم "دعائم الصد أو اتفاقية بال 3" وهي عبارة عن مجموعة من المعايير والاصلاحات التي تمثل حجر الزاوية بالنسبة لعمليات الاصلاح البنكي والتي دخلت حيز التنفيذ منذ 2013 عبر مراحل إلى غاية 2019 كآخر أجل للتطبيق، ومما يجب الإشارة إليه فإن هذا التدرج في التطبيق لم يكن عبثا بقدر ما كان مراعاة لمقدرة المصارف على تطبيق هذه الاتفاقية والالتزام بها في ظل معاييرها الصارمة والتغيرات الكبيرة التي أحدثتها.

ولعل أبرز الاصلاحات التي قدمتها اتفاقية بال 3 تتمثل

في:

1. إدخال تعديلات جوهرية على متطلبات رؤوس الأموال وهي موضحة في الجدول رقم 1 والذي يعبر عن مراحل التحول إلى نظام جديد والذي سيتم عبر مراحل تدريجية خلال ثمانية سنوات الأمر الذي من شأنه منح البنوك الوقت الكافي لزيادة رؤوس أموالها عن طريق الاحتفاظ بالأرباح وجمع رأس المال.
2. أحدثت هذه الاتفاقية تغييرات على الدعامة الأولى من اتفاقية بال 2 وذلك من خلال:⁷
 - ✓ اجراء تغييرات على اطار مخاطر السوق.
 - ✓ تغييرات على إطار التسديد.
 - ✓ دعم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية للملاءمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل مصرف.
 - ✓ تحسين نوعية رأس المال وزيادة الاحتياطات بما يحسن من نوعيتها ويقوي قدرة البنوك على امتصاص الخسائر والصدمات خلال فترات الشدة.
3. التركيز على موقف السيولة في البنوك في المدى القصير لجعلها أكثر مرونة أمام غلق أسواق المال قصيرة الأجل.

■ **الدعور المالي والمصرفي:** وهي ظاهرة ناتجة عن حدوث هزات على سحب الودائع من المصرف مما يوقع هذا الأخير في أزمة وضائقة مالية نتيجة لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في الوقت المحدد ما يقلل من ثقة هؤلاء في هذا المصرف ومن ثمة تزيد الطلبات والهافات على سحب الودائع وبالتالي تلاشي احتياطاته التي تمثل نسبة من مجموع هذه الودائع ومن ثمة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته الخاصة بالسيولة وعليه فقد يفلس المصرف أو ينهار، أو يجد سبلا أخرى للنفاد، هذا في حالة المصرف الواحد، أما إذا حدث زعر مصرفي نتيجة فقدان الثقة في النظام المصرفي ككل فإن ذلك قد يؤدي إلى شلل النظام المالي برمته ولما لذلك من تبعات على الاقتصاد بأكمله مما ينتج عنه أزمات مصرفية تزعزع الاستقرار المالي.

■ **انهيارات مالية:** وتتجلى بصفة خاصة في انهيار الأسواق المالية الناجمة عن رغبة المستثمرين في تسهيل أموالهم حالا وهو ما يعد أمرا مستحيلا فتهيار بذلك أسعار الأوراق المالية ومن ثمة انهيار السوق المالي برمته.

■ **عدم استقرار الأسعار:** حيث يمكن أن تأخذ الأسعار منحى تصاعديا مستمرا فيحدث بذلك تضخم أو تأخذ الأسعار منحى تنازليا متواصلا فينتج الانكماش أو التقلص، ففي الحالة الأولى تنخفض قيمة المال المعد لعملية الاقتراض ما ينتج أثارا سلبية على المقرضين وأثارا إيجابية على المقترضين، أما الحالة الثانية -وهي عكس الحالة الأولى- والتي ينجم عنها ارتفاع في أسعار المال المعد للإقراض ما ينعكس على زيادة الخطر بالنسبة للمقرضين والمقترضين على حد سواء ويصبح الاقتراض أقل جاذبية.

3. مدى استيفاء النظام المصرفي الجزائري للمعايير الدولية "بال 03"

1.3 اتفاقية بال 03 وسبل تعزيز الاستقرار المالي العالمي:

يتميز الزمن الذي نعيش فيه بكثرة وقوع الاضطرابات والتقلبات المالية التي لم يستطع العالم وضع حد لمخاطرها التي راحت تبتلع في وقت وجيز الانجازات والمكتسبات الاقتصادية المحققة منذ فترة طويلة وهو ما أثبتته الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008 التي انطلقت شرارتها الأولى من الولايات المتحدة الأمريكية

من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح بما يزيد من قدرة المصرف على استيعاب الصدمات أثناء الركود والأزمات.

■ **المحور الخامس:** جاء هذا المحور مركزا على تعزيز السيولة لدى المصارف وذلك بإدراج مؤشرين رئيسيين هما:

✓ **معييار السيولة قصيرة الأجل (LCR) = (موجودات من**

أصول سائلة/مجموع التدفقات النقدية الصافية

خلال شهر) $\leq 100\%$

✓ **معييار السيولة الأجل (NSFR) = (تمويل مستقر**

متاح/ تمويل مستقر مطلوب) $\leq 100\%$

وتهدف هاتين النسبتين لتوفير البنوك لموارد مستقرة دعما لتمويل أصولها في المدين القصير والطويل بدل الاعتماد على القروض قصيرة الأجل الأمر الذي يساهم في تجنب القطاع المالي ومن ثمة الاقتصاد الحقيقي لأثار الصدمات المالية.

3.3: واقع تطبيق اتفاقية بال 3 في النظام المصرفي الجزائري

يهدف مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الرقابة البنكية قامت الجزائر بعدة إجراءات تمهيدا للتطبيق الفعلي لبال 3 وذلك بسن مجموعة من التنظيمات والقوانين الذي تضمنها نظامها المصرفي خاصة بعد أزمة 2008 وهي مستوحاة في الأصل من معالم هذه الاتفاقية والتي جاءت كتدابير أولية يتم من خلالها مواجهة هذه الأزمة من جهة وأزمة البنوك الخاصة من جهة ثانية.

أ- التدابير المنتهجة في الجزائر في إطار بال 03

لعل أهم الإجراءات والتدابير المنتهجة من قبل بنك الجزائر في مساعيه لتبني معايير واصلاحات بال 3 تمثلت فيما يلي:⁹

■ **تدعيم ملاءة البنوك:** على هذا الصعيد فقد تم:
✓ رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من (5مليار دج إلى 10 مليار دج)، والمؤسسات المالية من (500 مليون دج إلى 3.5 مليار دج) بموجب النظام (08-04) المؤرخ في (2008-04-23) وذلك تماشيا مع تداعيات أزمة 2008 ويهدف تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري.

✓ **نسبة الملاءة المالية قدرها 9.5% بعدما كانت 8% حيث أن:**

نسبة الملاءة = (أموال خاصة قانونية/ مجموع

المخاطر) $\leq 9.5\%$

4. النقطة الأكثر أهمية بالنسبة للبنوك أنها ستكون مطالبة بتحقيق توافق أفضل بين التزاماتها وأصولها باستخدام نسبة التمويل المستقر.

2.3 محاور اتفاقية بال الثالثة:

وردت اتفاقية بال الثالثة في خمسة محاور أساسية موضحة فيما يلي:⁸

■ **المحور الأول:** ينص على تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأس المال في البنوك حيث أن:

معدل كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي + رأس المال

التكميلي)/(مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+ المخاطر

التشغيلية) $\leq 8\%$

حيث أبقيت للجنة على نفس المعدل في بداية التطبيق مع ضرورة رفعه إلى 10.5% في 2019.

■ **المحور الثاني:** الذي شدد على تحسين تغطية المخاطر من خلال الاهتمام بمخاطر جديدة كمخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف المقابل، مخاطر التصنيف الائتماني، مخاطر التوريق... وذلك بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية الخسائر الناجمة عن تلك المخاطر.

■ **المحور الثالث:** تم إدراج نسبة جديدة سميت بنسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر بغية التحكم في منح القروض حيث أن:

نسبة الرافعة المالية = (رأس المال الأساسي/ مجموع الأصول) \leq

3%

وتبدأ المصارف العمل بهذه النسبة مطلع جانفي 2013 إلى غاية جانفي 2017 وهي فترة تجريبية لمراقبة الرافعة المالية ومكوناتها، وتلتزم المصارف في هذه الفترة بالإفصاح عن مكونات هذه النسبة لديها.

■ **المحور الرابع:** ينص هذا المحور على تشكيل نظام يهدف إلى حث المصارف على عدم ربط عمليات الاقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها بها لذا يجب تكوين مؤونات للأخطار المتوقعة في حالة الانتعاش وتحسبا للركود، مع تكوين منطقة عازلة إضافية لرأس المال

- ب8% خلال الفترة الانتقالية غير أنها تبقى أقل من النسبة الهائية المقرر تطبيقها في جانفي 2019 والمقدرة ب10.5%.
- ✓ الاحتياطي المحدد من طرف بنك الجزائر والمقدر ب7% يتطابق مع مقترحات بال3.
- ✓ وسادة الأمان المشكلة في المصارف الجزائرية والتي تعد احتياطيا قدره 2.5% من رأس المال محققة وفق بال3.
- ✓ قيام بنك الجزائر بتوسيع قاعدة المخاطر ووضع أوزان ترجيحية لها.
- ✓ تحديد الحد الأقصى للقروض المقدمة يأتي في إطار تطبيق نسبة الرافعة المالية.
- ✓ تحديد مؤشرات ووسائل تسمح بتقييم مخاطر السيولة نسبة لأدوات المتابعة التي حددتها بال3.
- نقاط الاختلاف: بالرغم من أوجه التشابه السالفة الذكر والتي توضح النهج السديد الذي تسلكه المصارف الجزائرية في إطار الالتزام بال3- على الأقل ظاهريا- إلا أنه توجد جملة من النقائص والتحديات التي تواجه هذه الأخيرة أهمها:¹⁰
- ✓ التأخر في تطبيق اتفاقيتي بال الأولى والثانية يدل على أن المصارف الجزائرية لم تطبق بعد الطرق والتقنيات المتضمنة فيها وبالتالي ستجد هذه الأخيرة صعوبات في التأقلم مع الاتفاقية الجديدة وذلك على عكس المصارف الخاصة والتي سيكون وضعها أفضل كونها فروعاً لمصارف أجنبية طبقت بال2 واستفادت من خبرتها.
- ✓ في حال التسليم بالمستوى المقبول لكفاية رأس المال فإن تطبيق بال3 سيؤدي إلى تخفيض هذه النسبة ولكن بصفة كلية وبمعدل أكبر في البنوك العمومية وذلك لسببين رئيسيين هما:
- تطبيق أوزان ترجيح المخاطر ثلاثم بال3 يزيد من قيمة المخاطر التي تدفع نسبة الملاءة للانخفاض في حالة استمرار غياب وجود هيئة لتنقيط المصارف خاصة في ظل تواصل هيمنة البنوك العمومية على أكبر حصة من القروض.
- ✓ إعادة تعريف رأس المال حسب بال3 يعني أن المصارف الجزائرية ستكون بحاجة رؤوس أموال إضافية، وإذا كانت المصارف الخاصة تعتمد على بنوكها الأم في توفير هذه الزيادة، فإن عبئ ذلك تتحمله الخزينة بالنسبة للمصارف.

- وذلك بموجب النظام (14-01) المؤرخ في (16-02-2014) حيث أن الأموال الخاصة القاعدية يجب أن تغطي مخاطر القرض والسوق والعمليات ب7% مع تشكيل وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية وتغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة.
- اصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك: تم اصدار النظام (11-08) في (28-11-2011) والذي ينص في مادته الأولى على مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تطبيقها.
- ومواصلة لعمليات تعزيز الإطار التنظيمي والاشرافي المصرفي فقد تم في (2016) وضع ثلاثة مشاريع تنظيمية تتعلق ب:
- ✓ مراجعة التنظيم المتعلق بالرقابة الداخلية مع إضافة فصل خاص بالحوكمة.
- ✓ الإشراف على أساس موحد.
- ✓ انشاء ونشر البيانات المالية الموحدة للبنوك والمؤسسات المالية.
- تدعيم السيولة البنكية: تم اصدار النظام (11-04) في (24-05-2011) المتضمن قياس وتحليل وتسيير خطر السيولة، حيث ألزمت المادة الثانية منه البنوك بحيازة السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها، أما المادة الثالثة فقد نصت على ضرورة احترام المعامل الأدنى للسيولة والذي يكون مساويا على الأقل ل100% حيث أن:
- المعامل الأدنى للسيولة = (أصول سائلة قصيرة الأجل + التزامات تمويل من بنوك أخرى/ خصوم مستحقة + التزامات مقدمة) ≤ 100%**
- كما تم اصدار التعليم (11-07) في (21-12-2011) أين ألزمت البنوك بموجب المادة 02 من تبليغ هذه النسبة كل ثلاثة أشهر.
- ب - تقييم مدى التزام المصارف الجزائرية باتفاقية بال3
- سعت المصارف الجزائرية جاهدة إلى تطبيق اتفاقية بال3 والالتزام بمعاييرها وفيما يلي عرض لأهم نقاط التشابه ومواقع الاختلاف مع هذه الاتفاقية.
- نقاط التشابه: أفلحت المصارف الجزائرية في مجارة بعض المعايير الموضوعية في إطار بال3 وأبرزها:
- ✓ نسبة الملاءة في النظام المصرفي الجزائري والمقدرة ب9.5% وهي تفوق النسبة المقترحة من طرف لجنة بال والمقدرة

✓ تعكس خصائص مشاريعهم في ظل نظام تسعير قائم على معدل فائدة كمحدد للطلب والعرض وذلك على خلاف المقاولين الجيدين الذين ينسحبون من السوق لأن هذا المعدل يعكس درجة مخاطر أكبر من تلك التي تمثلها مشاريعهم، ومن ثمة يتوقف السوق على منح الائتمان بعدما يكتشف أنه لا يحتوي إلا على مقاولين سيئين، وعليه فإنه يمكن توضيح كيفية تشويه الطفرات النفطية لسوق الائتمان في الدول النفطية من خلال الأمثلة التالية: ✓ في ظل الطفرات النفطية تعاني الاقتصاديات النفطية من ارتفاع مستويات السيولة لدى الجهاز المصرفي مما يجعله يركز على سوق الائتمان بدل الإيداع وفي إطار تنافسي شديد وقلة الإقبال على القروض في ظل وفرة السيولة تعمل المصارف على تسهيل معايير الإقراض وتقديم الائتمان لكل من يطلبه مع تخفيف متطلبات الرقابة في ظل محيط تفاؤلي ومن ثمة يصعب انتقاء المقاول الجيد من غيره فيحدث بذلك خطر الانتقاء المعاكس، وبعد مدة من الزمن لا بد لأسعار النفط من الانخفاض فيتسبب ذلك في شح السيولة ما يدفع المصارف إلى مراجعة محافظها في ظل ضغوط سحب الودائع فإن ذلك يؤدي لانكشاف هذه الأخيرة مما يدفعها للتهافت على المدينين لتسييل أصولها وبالتالي يهز النظام المالي بأكمله لأن صدمات السيولة الموجبة قد شوّهت وظيفته في الرقابة الوكيّلة وتخصيص الموارد بكفاءة.

✓ في ظل ارتفاع أسعار النفط تتحسن مداخل الحكومات ومن ثمة مداخل الأفراد والأسر الأمر الذي يدل على تحسن ملاءتهم وجدارتهم الائتمانية بما يؤهلهم للحصول على القروض بأريحية ومن ثمة تشوه وظيفة النظام المالي في انتقاء أفضل الممولين، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط قد ينجم عنه انخفاض في مداخل الفئات السابقة ومن ثمة العجز عن تسديد مستحقاتهم وذلك في ظل نظام مرن للأجور وسوق العمل، أو قد يؤدي ذلك إلى ضغوطات على الحكومات التي قد تلجأ لزيادة الضرائب والرسوم بما يثقل كاهل الأفراد ويجعلها تقاسم المصارف مداخل هذه الفئة في ظل نظام غير مرّن للأجور.

✓ اهتمام بنك الجزائر بموضوع الرقابة الداخلية ضمانا للسير الحسن للمسارات الداخلية وتدعيم الشفافية بالمصارف لا يدخل ضمن تنظيمات بال 3 بل ذلك يعد رجوعا إلى مضمون بال 2.

✓ اقترحت بال 3 ثلاثة نسب للوفاء بمتطلبات السيولة في حين اعتمدت الجزائر على نسبة واحدة وهي المعامل الأدنى للسيولة في المدى القصير.

✓ لم يتم تحديد مراحل تنفيذ متطلبات الزيادة في كفاية رأس المال الممتاز حيث اكتفى بنك الجزائر بوضع مهلة عامة للتطبيق فقط.

✓ عملت بال 3 على فرض متطلبات رأس المال لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية بينما لم يفرض بنك الجزائر رأس مال إضافي لتغطية مثل هذه المخاطر.

4. علاقة قطاع المحروقات بالاستقرار المالي في الجزائر

يتأثر استقرار النظام المالي وبدرجة كبيرة بالصدمات الخارجية أو ما يمكن أن يطلق عليه بالعوامل المستقلة والتي تتسبب في إحداث مخاطر نظامية يصعب مواجهتها والتحكم بها، وهو حال الاقتصاد الجزائري، هذا الاقتصاد الريعي المعتمد وبدرجة شبه كلية على قطاع المحروقات والذي يعتبر قطاعا استراتيجيا فهو القاطرة التي تجر بقية القطاعات في الجزائر والتي لم تتمكن من التحرر من هذه التبعية ما ساهم في إضعاف انطلاقها في ظل ارتباط نموها وتطورها بتقلبات هذا الأخير في الأسواق الدولية.

1.4 قنوات تأثير النفط على الاستقرار المالي:

سيتم في هذا العنصر تبين أثر الاعتماد شبه الكامل على النفط على الاستقرار المالي من خلال الآتي ذكره:¹¹

■ **النفط وخطر الانتقاء المعاكس:** يدل خطر الانتقاء المعاكس على ذلك الخطر الذي يمكن أن تقع فيه الجهات الممولة في سعيها لاختيار أفضل الممولين فحينها تجد نفسها قد اختارت ممولين سيئين ممن يحوزون مشاريع خطيرة، كما تلعب أسعار الفائدة دورا في إحداث هذه الظاهرة ففي سعي الممولين لمنح القروض يظهر المقاولون السيئون ويبدون قدرة كبيرة على دفع معدلات فائدة مرتفعة لا

لما تملكه من إيرادات نفطية بما يكون له أثار جد سلبية على استقرار النظام المالي.

■ **النفط والعجز الموازني المزمين:** في ظل الطفرات النفطية الموجبة فإن جزءاً من الانفاق العام يخصص لتغطية خطر القرض في النظام المالي سواء في صورة "تكوين مخصصات لضمان الودائع، أو ضمان القروض، دعم سعر الفائدة، إعادة رسملة المصارف" وكل ذلك في سبيل تحقيق استقرار المالي وهمي، لذا فإن النظام المالي يظهر اجمالاً بأنه مستقر إلا أن دراسة مكامن هذا الاستقرار لا توجد لا في الصناعة المالية التي يقدمها ولا في الأطر التنظيمية والتشريعية والمحاسبية الموسوعة، بمعنى أنه ليس نظاماً مالياً مستقراً ذاتياً بقدر ما هو مدعوم بعوامل خارجة عن سيطرة النظام وهو ما لا يمكن اعتباره استقراراً في ظل وجود هذه الإعانة الخارجية، واستناداً لما سبق فإن العجز المستقبلي للدول النفطية محقق حتماً ما ينعكس سلباً على دافعي الضرائب في المستقبل لأنهم سيدفعون قيم معتبرة لعجوزات لم يكونوا سبباً فيها ولم ينتفعوا بها.

■ **النفط والقطاع غير النفطي:** إن تحليل الاستقرار المالي في الاقتصاديات النفطية يكشف أنه في حالة وجود قطاع غير نفطي بمعدلات نمو جيدة فالأمر غير كافي لدعم هذا الاستقرار وتحقيق نمو اقتصادي لأن معظم القطاعات غير النفطية تكون مقادة من قبل مشاريع حكومية ممولة من ميزانيات عمومية موردها المالي الوحيد هو إيرادات القطاع النفطي ومن ذلك يتضح الترابط الجامد بين هذين القطاعين خاصة في ظل غياب قطاع خاص غير نفطي ودوره في دعم النمو والاستقرار المالي، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط تؤدي لانخفاض الإيرادات الحكومية مما يدفعها إلى مراجعة المشاريع الحكومية وتخفيض نمو القطاع غير النفطي.

■ **النفط ومعضلة التضخم:** يعتبر الاستقرار النقدي عاملاً مهماً لتحقيق الاستقرار المالي ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

✓ بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة كلياً أو شبه كلياً على قطاع المحروقات فإن معظم احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية

✓ في ظل محيط تنافسي وفير السيولة نميز بين مصارف كبيرة ناجحة وأخرى صغيرة غير قادرة على الولوج لسوق الائتمان في ظل اشتداد معايير الاقراض، والنتيجة أن احتياج المصارف الكبيرة للسيولة يكون أكبر من صدمات السيولة لدى المصارف الصغيرة عندها يتم اللجوء لسوق ما بين المصارف أين تجد المصارف نفسها تقرض منافستها فتمتنع عن ذلك، عندها يتوقف قلب النظام المالي عن العمل وتقع المصارف في معضلة الانهيار الشامل ويمكن انقاذ الوضع بتدخل البنك المركزي باعتباره الملاذ الأخير للإقراض، إلا أن الإشكال المطروح يتمثل في قدرة هذا الأخير على تمييز المصارف المحتاجة فعلاً للسيولة من تلك التي تريد الاستفادة من سيولة البنك المركزي بتكاليف أقل عندها يقع هذا الأخير في معضلة حقيقية سببها الطفرة النفطية فيجد نفسه أمام خيارين أفضلهما سيئ: إما يتوقف عن لعب دور المقرض الأخير وهو أمر مستبعد أو أنه يكون بحاجة لمزيد من الوقت للتمييز بين المصارف وعندها يكون خطر انهيار النظام المالي أسرع، وهو ما يطلق عليه بمعضلة السجناء.

■ **النفط والخطر المعنوي في النظام المالي:** إن الثروة النفطية تجعل النظام المالي برمته هشاً ومتواكلاً على الحكومة التي تعمل على تقديم الدعم اللامشروط لجميع أطراف النظام بما يقلل من الحوافز والعقوبات اللذان يعتبران ركيزة الانضباط السوقية القوة الثانية للوقاية من الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، فبالنسبة للمصارف مثلاً وإذا كانت مملوكة للدولة فإن الحافز لديها يقل سواء في تقديم القروض أو وضع معايير التقييم الحذر للتعرض وتحمل تكاليف الرقابة الوكيلية لإدراكها التام بتدخل الدولة في حال تعرضها لأي مشكل، أما إذا كانت مصارف خاصة وذات حجم كبير فهي تعتقد بأنها أكبر من أن تهاروا وأنه لا يمكن للحكومة التضحية بنظامها المالي لما له من آثار وخيمة على الاقتصاد الحقيقي ومن ثمة يغيب الحافز للبعد عن المخاطرة وتزيد احتمالات الفشل والانهيار، كما ينعكس ذلك سلباً على المودعين بتقليل الحافز لديهم لمراقبة المصارف وكيفية إدارتها للمخاطر، وبذلك يتضح الفهم الخاطئ لقدرات الدولة المالية استناداً

✓ فترة الوفرة النفطية والتي نتجت جراء ارتفاع أسعار المحروقات من (99.97 دولار للبرميل إلى 109.55 دولار سنة 2013 مع تسجيل أعلى سعر قدره 112.94 دولار سنة 2011) وبموجب هذا الارتفاع فقد انتعشت صادرات الجزائر من المحروقات منتقلة من (44420 مليون دولار سنة 2009- بعدما بلغت 77204 مليون دولار في 2008 وهو انخفاض ناتج عن أزمة 2008- إلى 63660 في 2013) بينما بقيت الصادرات خارج المحروقات ضعيفة ولا تتعدى (1.6% من 2008 إلى 2013)، أما على صعيد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات فقد سجل انخفاضات معتبرة منتقلا من (3.859 مليار دولار في 2009 إلى 0.133 مليار دولار في 2014) في ظل ارتفاع محسوس للإيرادات والتي انتقلت من (37402 مليون دولار في 2009 إلى 54984 مليون دولار في 2013) كما انعكست هذه الوفرة إيجابا على احتياطي الصرف الجزائري جراء ارتفاع المداخيل النقدية الناتجة عن إيرادات المحروقات والناتجة بدورها عن ارتفاع أسعار النفط حيث ارتفع من (143.10 مليار دولار سنة 2008 إلى 194.22 مليار دولار في 2013) ما وضع الجزائر في وضعية جد مريحة في هذه الفترة.

✓ أما عن فترة الشح والتي تميزت بتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من (جوان 2014) وذلك نتيجة للزيادة المفرطة في المعروض النفطي مع وجود إنتاج خارج منظمة أوبك فضلا على ظهور بدائل لهذه المادة كالغاز الصخري مثلا والتي لم تكن مطروحة سابقا وهو الأمر الذي أفقد النفط الخام الجزائري بين جويلية 2014 وديسمبر من ذات السنة ما يعادل (41.2%) من قيمته الأساسية، واستمر التراجع إلى أن فقدت أسعار النفط (58 دولار للبرميل ما بين ماي 2014 وجويلية 2017)، وهو ما ترجم بتسجيل عجز في ميزان المدفوعات منتقلا من (5.881- مليار دولار في 2014 إلى -27.537 مليار دولار في 2015 لينخفض هذا العجز قليلا إلى -21.762 مليار دولار سنة 2017 بسبب تحسن طفيف لأسعار النفط)، كما انخفضت كذلك صادرات المحروقات من (63660 مليون دولار في 2013 إلى 33202 مليون دولار في 2017) جراء سقوط حر في أسعار النفط من (109.55 دولار في 2013

ستأتي من العالم الخارجي، وفي محيط شديد الضغوط التضخمية فإن ذلك يضاف للتضخم المحلي في ظل ترابط جامد بين صادرات النفط والواردات في هذه الدول، وإذا كانت أسعار النفط ملتهبة في الأسواق العالمية فإن ذلك يدفع للبحث عن بديل له كالوقود الحيوي مثلا والذي يستخرج من "الأرز والذرة والقمح..." وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع فينعكس ذلك سلبا على الدول المصدرة للنفط في شكل تضخم مستورد.

✓ ضف على ذلك فإن الإيرادات الحكومية والانفاق العام في ظل الطفرات النفطية عادة ما يزيد من الضغوط التضخمية في هذه الدول.

2.4 قراءة في استقرار النظام المصرفي الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط

بعدما تم التعرض إلى القنوات التي يؤثر بها النفط على الاستقرار المالي يتضح جليا حجم المخاطرة المحدقة بهذا الاستقرار في حال الإفراط في الاعتماد على هذه المادة الحيوية، ومما يجب الإشارة إليه هو أن النظام المالي الجزائري هو نظام يغلب عليه الطابع المصرفي في ظل غياب سوق مالي متطور ونشط وهو ما جعل هذه الدراسة تركز على هذا الأخير وتسعى لتتبع المنهجية المعتمدة والتي جعلت من هذا القطاع يظهر مستقرا لعديد السنوات ويبيدي صلابة ومقاومة قوية تجاه أزمات شديدة أدت لانهيار كبرى المصارف العالمية؛ فهل يرجع ذلك فعلا إلى قوة وصلابة وحدات القطاع المصرفي أم هناك عوامل خارجية أرسدت لاستقرار طويل المدى ولكن مشوه المضمون والمحتوى؟

أ. النفط الجزائري: نعمة أم نقمة؟

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الريعية المعتمدة بدرجة كبيرة على صادرات المواد الأولية بما فيها النفط وذلك عوض أن تكون من الاقتصاديات المنتجة المتصفة بأسس متينة وركائز قوية ومن ثمة لا تتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، لذلك سيتم عرض بعض المؤشرات الاقتصادية المتأثرة بتقلبات أسعار النفط وذلك من خلال الجدول رقم 2 الذي يوضح أهمية هذا الأخير في الاقتصاد الجزائري، ووفقا لهذا الجدول فإنه يمكن التمييز بين فترتين محوريين:

- مرحلة ارتفاع سريع والتي يمكن اسنادها إلى تدخل الخزينة العمومية والتي عملت بجهود حثيثة على رفع رأس مال المصارف العمومية قبل (2009) حيث قدرت قيمة الأموال الخاصة التي خصصتها الخزينة بموجب الأموال الخاصة في (2012) ما يعادل 238.8 مليار دج دفع منها 107.7 مليار دج نقدا و131.1 مليار دج على شكل سندات تساهمية) وقد تمكنت هذه الأخيرة من القيام بهذه العملية بأريحية وفي وقت وجيز في ظل بحبوحة مالية كانت تعيشها الجزائر في ظل انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، من جهة أخرى فقد تولت البنوك الأم الدولية رفع رأس مال فروعها في الجزائر-أي البنوك الخاصة- بداية من (ديسمبر 2009) وهو ما جعل الملاءة الإجمالية للقطاع المصرفي الجزائري في ارتفاع مستمر وتظهر بمعدلات جيدة وتنفوق حتى المعايير الدولية.

إلا أن المتمعن في الطريقة التي تم بها رفع رأس مال المصارف العمومية يدرك أن هذه الأخيرة ضعيفة وهشة ومتواكلة على الدولة ودليل ذلك أنها غير قادرة على رفع رأس مالها بمفردها انطلاقا إما من جمع رأس المال أو من احتجاز الأرباح - وفقا لما نصت عليه اتفاقية بال-

- أما عن مرحلة الانخفاض والتي تزامنت:

✓ مع بداية تعافي النظام المالي العالمي من أزمة 2008 وبعد اصدار اتفاقية بال 3 في 2010 والتي بدأ العمل بها في 2013 فقد سعى النظام المصرفي الجزائري لمسايرة هذه الاتفاقية والتقييد بمعاييرها الصارمة، إلا أن هيكله هذا الأخير ونمط تسييره يصعب عليه ذلك فكما سبق وأشرنا فمجرد تطبيق أوزان ترجيح المخاطر تتلاءم وهذه الاتفاقية يزيد من قيمة المخاطر التي تتحملها هذه المصارف وتدفع نسبة الملاءة الاجمالية للانخفاض وهو ما تجسد فعلا لاسيما مع سيطرة المصارف العمومية على أكبر حصة من القروض الممنوحة وفق ما يبرزه الجدول رقم 3، حيث يتضح جليا من معطيات هذا الجدول أن القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية المشاركة بقوة في تمويل مشاريع كبرى للمؤسسات تهيمن على الحصة السوقية بما لا يقل عن (85%) خلال الفترة المدروسة وهي تضمن بذلك وبصفة كلية التمويل المباشر للقطاع العمومي ب(96.3%) والقطاع الخاص ب(74.5%) بالإضافة إلى (98.2%) للاقتصاد ككل

إلى (53.1 دولار في 2017) مقارنة بكم الواردات الذي ظل مرتفعا بل طرأت عليه بعض الانخفاضات الضعيفة (من 54984 مليون دولار في 2013 إلى 48980 مليون دولار في 2017) بالرغم من الوضعية الحرجة التي تشهدها الجزائر وهو ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مستهلك بالدرجة الأولى، أما على صعيد احتياطي الصرف فقد استنزف بدوره أين انخفض من (194.22 مليار دولار في 2013 إلى 97.33 مليار دولار في 2017) وهو احتياطي معتبر يكفي ل 20 شهر من الواردات حسب تقرير البنك المركزي 2017 وذلك في ظل دين خارجي منخفض (1.12% من الناتج الداخلي) ما يعبر عن هامش مناورة معتبر في الفترة الحالية.

ب. صلاية النظام المصرفي الجزائري

للتعرف على مدى صلاية النظام المصرفي الجزائري فسيتم عرض بعض مؤشرات الصلاية المالية؛ وهي بمثابة نظام انذار مبكر حول الوضع المالي للمصرف والتي تعكس مدى قدرته وكفاءته الإدارية على إدارة مطلوباته وموجوداته والقيام بدوره في الوساطة مع تمتعه بالملاءة المالية كما أنها تبين قدرة المصرف على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة منهما.¹²

❖ الملاءة: تعد الملاءة المالية للقطاع المصرفي من أهم النسب والمؤشرات المستخدمة في قياس قدرة المصارف على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما ينعكس إيجابا على سلامة ومتانة الوضع المالي لهذه المصارف.¹³

يوضح الشكل رقم 1 نسبة الملاءة المالية في القطاع المصرفي الجزائري من (2008-2017)، وبقراءة إجمالية لمعطيات هذا الأخير يتضح أن ملاءة كفاية رأس المال في المصارف الجزائرية تفوق الحد الأدنى المطلوب من قبل بنك الجزائر مما يدل - على الأقل ظاهريا- على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف الجزائرية؛ حيث يظهر هذا المعدل في ارتفاع مستمر من (2008-2011) أين انتقل من (16.54% سنة 2008) إلى (23.77% سنة 2011) ليبدأ الانخفاض الطفيف بداية (2012) مسجلا نسبة قدرها (23.62%) واستمر هذا التراجع إلى غاية (2017) ب(19.56%)، وبالتالي نستنتج بأن ملاءة كفاية رأس المال في المصارف الجزائرية قد مرت بمرحلتين أساسيتين:

حيث أن: مردودية الأصول = نتيجة سنوية صافية / مجموع

الأصول

✓ **معدل العائد على حقوق الملكية (مردودية رأس المال)**
ROE: يقيس هذا المعدل قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من أموال الملاك، كما يوضح ما تدره الأموال الخاصة من عوائد، حيث أن:

مردودية رأس المال = نتيجة سنوية صافية / حقوق الملكية

ولتتبع تطور هذين المعدلين تقدم الشكل رقم 2 والذي يبرز مردودية المصارف الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة أين تم التركيز على هذين المعدلين باعتبارهما مؤشرين متكاملين وشاملين لتقييم الربحية والتكاليف المصرفية، ولقد سجل كلا المؤشرين معدلات مقبولة من (2009-2017) بالرغم من أن وتيرة تطورها لم تأخذ منحى معيناً أي أنهما متذبذبان ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى- خاصة على مستوى العائد على حقوق الملكية- وذلك في ظل فترة شهدت أزمة مالية عالمية وصدمة خارجية قوية وهو من المفترض أن يدل على صلابه هذه المصارف وقدرتها على استيعاب الصدمات والخسائر، إلا أن المدرك لواقع هذه الأخيرة يوقن بأن تحقيق مثل هذه المعدلات الموجبة مدعم في مجمله بعوامل خارجية مستقلة -أسعار النفط- وذلك في ظل:

- وجود إدارة رديئة وضيقة للعوائد خاصة من قبل البنوك العمومية وهي من الأسباب الداعية إلى إعادة الرسملة الدورية لها من قبل الخزينة العمومية.

- تحقيق البنوك العمومية ولسنوات طويلة خسائر معتبرة بالرغم من أن ميزانياتها تظهر دائماً في حالة توازن بسبب تدخل الخزينة طبعاً لحل مشاكل الإعسار المالي.

❖ السيولة:

وفقاً للشكل رقم 2 يتضح أن السيولة في النظام المصرفي الجزائري مرت بفترتين: فترة شهدت تحسناً متواصلاً في ظل ظرف تميز بارتفاع السيولة على مستوى السوق النقدي مع زيادة الادخارات المالية- مساهم في تعزيز الاستقرار المالي في ظاهره-، وفترة ثانية شهدت تراجعاً حاداً في السيولة وتشكل نوع من الشح والاضطراب على مستوى المصارف:

وهو ما يبرر تدخل الخزينة لإعادة رسملة هذه البنوك بصفة دورية ومتكررة نتيجة لعدم قدرة المؤسسات العمومية على الوفاء بخدمات ديونها وعدم كفاءة الإدارة النقدية لهذه المصارف، أما بالنسبة للمصارف الخاصة فتبقى حصتها في القروض جد ضعيفة خاصة على أعقاب أزمة الثقة التي شهدتها سنة (2003).

✓ **الصدمة الخارجية التي تلقتها الجزائر على أعقاب انهيار أسعار النفط بداية من النصف الثاني لسنة (2014) وهي السنة التي سجلت أقل نسبة ملاءة في القطاع المصرفي الجزائري قدرها (15.98%).**

❖ **جودة الأصول:** تعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة (المتعثرة) إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى المصارف لاسيما وأن أغلب مخاطر الإعسار المالي تبدأ في مجملها من نوعية هذه الأصول، كما تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على تحويل الأصول إلى سيولة؛ ولقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عربياً بنسبة مرتفعة بلغت (12%) ما يدل على أصول القطاع المصرفي الجزائري قليلة الجودة ويرجع ذلك إلى تركيز الائتمان المقدم من المصارف لشركات ومؤسسات حكومية ضعيفة وهشة الأمر الذي يدل على أن أحد مصادر الخطر في النظام المصرفي الجزائري والتي تهدد استقراره تتجلى في الانكشافات الكبيرة والمباشرة للمصارف العمومية على المؤسسات الكبيرة والملوكة للدولة في مختلف الصناعات والتي يخضع أغلبها لضغوطات مالية كبيرة نتيجة لانهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة.¹⁴

ضيف إلى ذلك فقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى عربياً فيما يتعلق بنسبة التسهيلات إلى الموجودات والتي قدرت ب(77%) نهاية (2017) وهي نسبة جد مرتفعة تؤكد على ارتفاع شهية المخاطر لدى المصارف الجزائرية.¹⁵

❖ مؤشرات العائد والربحية: والتي تضم:

✓ **معدل العائد على الموجودات (مردودية الأصول) ROA:**

ويشير هذا المعدل أساساً إلى كفاءة عملية منح الائتمان وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها مما يعزز من تدفق استثمارات القطاع المصرفي وزيادة درجة الثقة في سلامته¹⁴:

العملية من استرجاع مبالغ مهمة قدرت ب(1350 مليار دج في 2014).

- يعمل بنك الجزائر على تنقيح احتياطات الصرف الرسمية بعد حيازته لكل عائدات صادرات النفط بالعملة الصعبة وفي مقابل ذلك تستلم المؤسسات النفطية المتنازلة عن العملة الصعبة ما يقابلها بالدينار الجزائري والتي تودعها في حساباتها المفتوحة لدى المصارف الجزائرية، وبالتالي فإن الانخفاضات التي سجلتها عائدات النفط في السنوات الأخيرة أدت إلى انخفاض الأموال المودعة لدى المصارف ومن ثمة تخفيض سيولتها، وهذا الشكل ينتقل الأثر الدولي لتقلبات أسعار النفط للسوق النقدي بشكل مباشر وكمي مؤثرا بذلك على الاستقرار المصرفي خاصة واستقرار النظام المالي عامة.

3.4 النفط ومصادر اللاستقرار المالي في الجزائر

سعت العناصر السابقة إلى توضيح مدى ارتباط الاستقرار المالي والمصرفي بتقلبات أسعار النفط في الجزائر، حيث اتضح أن هذا الأخير يعتبر سلاحا ذو حدين وذلك للأسباب التالية:¹⁶

❖ تسببت الوفرة المالية التي تمتعت بها الجزائر جراء تحسن وارتفاع أسعار النفط في العقد الأول من الألفية الثالثة في:

✓ ظهور النظام المالي الجزائري مستقرا أين تحسنت وضعية القطاع المصرفي بداية سنوات الألفية الثالثة بصفة عامة وبداية الفترة المدروسة بصفة خاصة أي (سنة 2008) كونه لم يتأثر بصفة مباشرة بآثار أزمة الرهن العقاري، فضلا عن ذلك فقد شهدت مؤشرات الصلابة المالية استقرارا بل وتحسنا في البعض منها جراء تدعيم قوانين الرقابة على البنوك بتطبيق الإطار التنظيمي الجديد لسنة (2008) والمتضمن رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية والتي قامت بموجبه كل من المصارف الخاصة والمصارف العمومية بتدعيم أموالها الخاصة ما أدى إلى الرفع من ملاءتها المالية لتبلغ مستويات أعلى مما هو محدد في المعايير الدولية بالإضافة إلى تعزيز مردودية هذه الأخيرة.

✓ تسببت الوفرة النفطية في إفراط الدولة في تقديم الدعم للمقترضين والمقترضين على حد سواء وهو الأمر الذي أرسى لدعائم نظام مالي قوي ومستقر، إلا أن الطريقة التي أرسى بها هذا الاستقرار شوهت تسعير المخاطر والحوكمة وأدت

✓ فبالنسبة للفترة الأولى: لفهم هذه المرحلة يجب توضيح نقطة غاية في الأهمية وهي أن فائض السيولة الذي عانت منه المصارف الجزائرية لم يكن وليد (سنة 2008 فقط) بل ظهر منذ سنة (2001) وامتد لغاية (2014) باستثناء سنة (2009) والتي شهدت تراجعا بسبب انخفاض صافي الموجودات الخارجية الذي يعتبر المؤشر الأول والرئيسي على السيولة المصرفية، وبالنسبة لهذا الفائض فهو يعتبر فائض سيولة هيكلية أرسى لاستقرار مالي هش بدليل أن المصارف لم تستطع استغلاله لزيادة الأرباح والتوظيفات والاستثمارات فضلا على عدم قدرتها على استيفاء متطلبات تحفيز الاقتصاد الوطني، وترجع أسباب هذا الفائض الهيكلي إلى:

- نمو الودائع المصرفية خاصة ودائع المؤسسات الناشطة في قطاع المحروقات في فترة تميزت بتحسن أسعار النفط، وعلى إثر ذلك فقد زاد نشاط المصارف في تجميع الودائع نموا متواصلا منتقلا من (5161.8 مليار دج) إلى (9117.5 مليار دج في 2014) والتي تركز أغلبها في البنوك العمومية، ومما يجب توضيحه هو أن ارتفاع حجم الودائع لم يكن ليتسبب في ظهور هذا الفائض لو أنها وظفت بطريقة عقلانية ذلك أن الموارد المجمعة لدى الجهاز المصرفي تعادل تقريبا ضعف الاستخدامات ما يدل من جهة على ضعف الوساطة المصرفية والافراط الكبير في السيولة المصرفية من جهة أخرى نتيجة عدم استغلال هذه الموارد.

- عدم قيام بنك الجزائر بتقييم مداخيل العملة الأجنبية المتأتية من صادرات النفط ما أدى إلى تدفق كبير للسيولة للنظام المصرفي جراء هذه الوفرة العقيمة.

✓ الفترة الثانية: والتي شهدت انخفاضا حادا في السيولة المصرفية والتي انتقلت من (2614.6 مليار دج سنة 2014) إلى (1354.3 مليار دج في 2017) ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تدهور العائدات النفطية، وفهم هذا الانخفاض يستوجب التعرّيج إلى أمرين مهمين:

- في ظل فائض السيولة الذي عانى منه النظام المصرفي الجزائري فقد دفع ذلك بنك الجزائر إلى استخدام مجموعة من الأدوات (كالاحتياطي الاجباري، أداة استرجاع السيولة، تسهيلة الودائع) لاسترجاعها والتحكم بها، وقد مكنت هذه

حدة هذه انخفاضات على أعقاب إطلاق القرض الإلزامي الذي سمح بجمع (568 مليار دج) والذي اقتصر الاككتاب فيه على البنوك العمومية وهو ما من شأنه ضرب استقرار المصارف خاصة والنظام المالي عامة في حال استمرار هذه التراجعات؛ وهو ما أجبر بنك الجزائر على العودة لوسائل التمويل الكلاسيكية بخفض مستوى العتبات والغاء العمليات التي تؤدي إلى نفاذ السيولة فضلا على استخدام نسبة الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم مع إعطاء الأولوية لعمليات السوق المفتوحة بهدف تدعيم معدل الفائدة؛ وهو ما يؤكد على خطورة وصعوبة الموقف الذي تعيشه الجزائر عامة والمصارف خاصة.

5. خاتمة

جاءت هذه الدراسة في إطار الإجابة على التساؤل المطروح آنفا والذي تدور معامله حول الآتي ذكره: "ما مدى استقرار النظام المالي والمصرفي الجزائري، وماهي مصادر إرساء وتعزيز هذا الاستقرار؟"، وبعد عرض المحاور الثلاثة للدراسة يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ✓ أسست اتفاقية بال 3 وبفعالية مجموعة من الأسس والمعايير الهادفة للحد من المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي في مجموعته وليس على مستوى البنوك فرادى.
- ✓ لا تعمل الجزائر ممثلة في بنكها المركزي على تطبيق اتفاقيات بال لا من حيث المضمون ولا من حيث الوقت، وإنما تسعى جاهدة لاختيار ما يتناسب مع خصوصية نظامها البنكي والظروف السائدة.
- ✓ تطبيق بال 3 في ظل خصائص النظام المصرفي الجزائري تجعله لا يتأثر بشكل كبير سواء بالإيجاب أو السلب إلا أنه يمكنه استغلال هذه الفرصة لتحسين نمط عمله والرفع من مساهمته في التنمية الاقتصادية.
- ✓ التطبيق الفعلي للمعايير الاحترازية من قبل المصارف الجزائرية لا يزال يطرح بعض التحديات المرتبطة أساسا بهيئة البيئة المصرفية وتحسين جودة الخدمات فضلا على الارتقاء بكفاءات الموارد البشرية.
- ✓ عانت المصارف الجزائرية من فائض في السيولة لعدد السنوات والتي عملت على تشويه الاستقرار المالي بدل دعمه

لاعتلال المصارف ومن ثمة تشويه السلامة المصرفية ودور التمويل في التنمية.

✓ بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل تحديث نظامها المالي خلال السنوات الماضية وذلك في ظل الضغوطات الاجتماعية الكبيرة والتحديات العميقة المطروحة من قبل قطاع واسع للمحروقات مع وجود قطاع عام غير كفؤ فقد ظلت البنوك العمومية تمثل الوساطة المالية المهيمنة على النظام المالي في ظل غياب سوق مالي نشط الأمر الذي ساهم في بطئ وتيرة الإصلاحات المقامة على أعقاب هذه الوفرة.

❖ بعد الصدمة الأخيرة التي شهدتها قطاع النفط (سنة 2014) والتي أدت إلى انكماش إيراداته المتأتية للجزائر، فذلك يدفع لطرح السؤال الموالي: إذا كانت الوفرة النفطية التي حظيت بها الجزائر في السنوات السابقة قد شوهدت من استقرار نظامها المالي؛ فما هو أثر انكماش مداخيل هذا المورد على هذا الاستقرار؟

✓ تعد مخاطر تقلبات أسعار النفط من أهم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي والسلامة المالية ولكن الأمر مختلف في الجزائر فلا أزمة (2008) ولا صدمة (2014) كان لها تأثير معنوي على القطاع المالي وذلك نتيجة للمستوى المنخفض للاندماج التجاري والمالي للاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وهو ما يحميه من الصدمات الخارجية أي تقلبات أسعار النفط وذلك بالرغم أن صادرات هذا الأخير تمثل تقريبا كل صادرات الجزائر و (2/3) من الإيرادات المباشرة للدولة وبالتالي يصبح الخطر المرتبط بقطاع المحروقات عامة والنفط خاصة على الاستقرار المالي هو خطر التركيز والاعتماد الكلي على عائداته.

✓ تسجيل متوسط نمو سنوي للكتلة النقدية قدره (10%) في الفترة الممتدة من (2011-2014) لتشهد فيما بعد انخفاضا حادا وتبلغ مستويات متدنية قدرت ب(0.12%) في (2015) وذلك في ظل تراجع ودائع قطاع المواد الهيدروكربونية بما فيع قطاع النفط إلى (40%).¹⁷

✓ استمرار انخفاض أسعار النفط أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات والذي تسبب في انكماش موارد المصارف مع تقليص السيولة المصرفية بحوالي (67%) خلال سنتين فقط وذلك بسبب تراجع صافي الموجودات الخارجية، ولقد زادت

ناتجا عن مؤشرات الصلابة المالية ومن ثمة فهو ليس استقرارا ذاتيا بقدر ما هو مرتبط بعوامل خارجية غير قابلة للاستمرار." واستنادا للنتائج السابقة نقدم الاقتراحات التالية:

✓ من أجل تدعيم الاستقرار المالي والمصرفي على الجهات الوصية مراعاة عنصر التنويع وذلك بدعم أساليب الاستثمار خارج محفظة القروض ولن يتم ذلك إلا من خلال إعادة النظر في القواعد والقوانين العامة المتعلقة بالشروط المطبقة على العمليات النقدية والمصرفية في الجزائر.

✓ ضرورة إيلاء عناية أكبر بتطبيق اتفاقية بال3 مع الحرص على التطبيق الفعال والسليم لجميع البنود وليس بند على حساب الآخر كما شهدته الاتفاقيات السابقة.

✓ الحرص على تنويع الاقتصاد الوطني وضرورة تفعيل بدائل النفط الأمر الذي يقلل من ارتباط الاستقرار المالي بتقلبات هذا الأخير.

✓ ضرورة الحرص على الاستغلال الأمثل للموارد النفطية في فترات الرخاء لاستغلالها بفعالية في أوقات الضيق.

بدليل أن هذه الأخيرة لم تستطع استغلال تلك الفوائض في زيادة استثماراتها كما أنها دورها ظل محدودا في تمويل الاقتصاد مما يدل على أن هذه البنوك غير سليمة.

✓ إن انهيار أسعار النفط ليس بالأمر الجديد على الجزائر إلا أن الإشكال المطروح حاليا يعود إلى إمكانية استمرار هذا الانخفاض وما لذلك من تبعات.

✓ انهيار أسعار النفط وانخفاض إيراداته مع نقص الطلب الفعال يعد قناة لانتقال الأزمات للجزائر.

✓ تلعب الإيرادات النفطية دورا بالغ الأثر في استمرار المصارف العمومية في الجزائر من خلالها دعمها ورسمتها وتغطية خسائرها كلما ادعت الضرورة.

ومن خلال ما سبق يمكن بلورة هذه الدراسة في نتيجة محورية مفادها:

" بما أن ملكية المصارف تعود للحكومة، والقطاع غير النفطي تقوده الحكومة أيضا، كما أن ملكية القطاع النفطي بدورها حكومية وأن معظم الودائع لأجراء يعملون لدى الحكومة، ما عدا شيء واحد لا تستطيع الحكومة التحكم فيه ألا وهو أسعار النفط؛ وبالتالي فذلك يقود لنتيجة مفادها أن الاستقرار المالي في الجزائر هو رهينة لقطاع المحروقات وليس

6. الأشكال والرسومات البيانية:

جدول رقم 1: متطلبات رؤوس الأموال وفق بال 3

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	-
4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4	3.5	الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
2.5	1.88	1.25	0.63	-	-	-	رأس مال التحوط
7	6.38	5.75	5.13	4.5	4	3.5	الحد الأدنى لحقوق المساهمين+ رأس مال التحوط
6	6	6	6	6	5.5	4.5	الحد الأدنى لرأس مال الفئة الأولى
8	8	8	8	8	8	8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
10.5	9.88	9.25	8.63	8	8	8	الحد الأدنى من إجمالي رأس مال + رأس مال التحوط

المصدر: مها مزر محسن، (2017)، "قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بال 3"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 101، المجلد 23، ص: 265.

جدول رقم 2: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر برميل النفط دولار للبرميل	99.97	62.2	80.15	112.94	111.04	109.55	100.76	53.07	45.01	54.1
اجمالي الصادرات مليون دولار	78590	45186	57091	72888	71736	64713	59996	34566	29310	34569
صادرات المحروقات مليون دولار	77204	44420	56124	71661	70583	63660	58362	33081	27919	34569
ايرادات المحروقات مليون دولار	77194.6	44415.1	56121.6	71661.8	70583.7	63326.2	58361.6	33080.7	27917.5	33202.8
الواردات مليون دولار	-	37402	388885	46927	51569	54984	59670	52649	49436	4898
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات مليار دولار	-	3.859	15.326	20.141	12.057	0.133	-5.881	-27.537	-26.031	-21.762
احتياطي الصرف مليار دولار	143.10	148.91	162.221	182.224	190.661	194.22	178.938	144.13	114.14	97.33

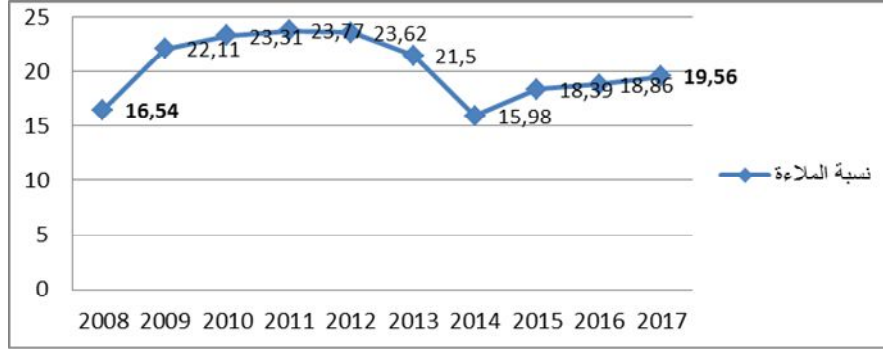
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: تقارير بنك الجزائر

جدول رقم 3: حصة المصارف الجزائرية من اجمالي القروض الممنوحة

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي القروض الممنوحة*	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9
حصة البنوك العمومية %	87.5	87.9	86.8	85.7	86.7	86.5	87.8	87.5	87.6	86.8
حصة البنوك الخاصة %	12.5	12.1	13.2	14.3	13.3	13.5	12.2	12.5	12.4	13.2

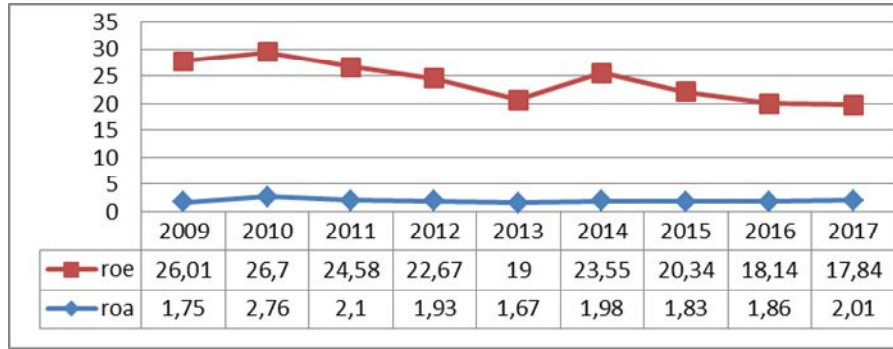
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

شكل رقم 2: نسبة الملاءة المالية للقطاع المصرفي الجزائري



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

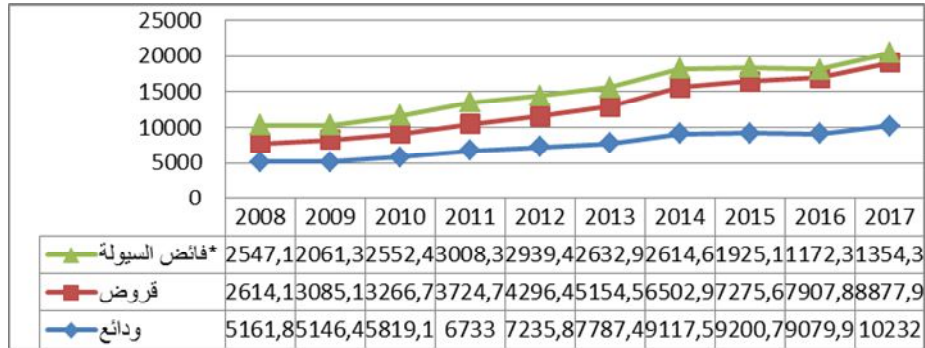
شكل رقم 3: مردودية القطاع المصرفي الجزائري



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

شكل رقم 4: تطور السيولة في القطاع المصرفي الجزائري

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

*: فائض السيولة = الودائع - القروض

7. الهوامش:

- ¹ محمد طرشي و نبيل بوقليح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، مجلة معارف، العدد 12، 2017، ص: 329.
- ² محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية: حالة البنك المركزي الأوروبي (BCE) والأزمة المالية 2007-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص: 130.
- ³ أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 21، العدد 2، 2008، ص: 72.
- ⁴ محمد عوض العبيد علي، دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية: دراسة حالة بنك السودان المركزي، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في الدراسات المصرفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص: 79.
- ⁵ أسماء مولاي وآخرون، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي (الصكوك الإسلامية نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2019، ص: 271.
- ⁶ المرجع نفسه، ص: 272.
- ⁷ عبد القادر بربيش، (2013)، "إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 29، ص: 37، 38.
- ⁸ زبير عياش وسناء العايب، اصلاحات النظام البنكي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 45، 2016، ص: (481-484)، بتصريف.
- ⁹ فاطمة الزهراء زغاشو وعبد الحق بوعتروس، ضبط قواعد الحذر في البنوك الجزائرية وفق المعايير الاحترازية الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 50، 2018، ص: (112، 114)، بتصريف.
- ¹⁰ حياة نجار، ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص: 14.
- ¹¹ رشيد بوكساني وأمينه مزيان، الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 10، 2011، ص: (241، 248)، بتصريف.
- ¹² صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2018، 2018، ص: 61.
- ¹³ المرجع نفسه، ص: 64؛ المرجع نفسه، ص: 61.
- ¹⁴ مرجع نفسه، ص: 53.
- ¹⁵ عبد القادر فاضل، تبعية الاستقرار المالي في الجزائر لقطاع المحروقات وأثر الأزمة المالية العالمية عليه، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 26، 2012، ص: (145، 149)، بتصريف.
- ¹⁶ اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري، 2016، ص: 14.